كتاب الاشربة

جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحرم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي التي يكسر فتشتد من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف اي رمى بالزبد الى الرغوة ولم يشترط قذفه وبه قال الثلثة غلا واشتد وقذف اي رمى بالزبد الى الرغوة ولم يشترط قذفه وبه قال الثلثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشرنبلالية عن المواهب وباقي ما يفيض وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله تبارك وتعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس الاية عشرة دلائل على حرمتها مبسوطة في المجتبى وغيره وهي نجسة نجاسة غليظة كالبول ويكفر مستحلها وستقل تقويمها في حق المسلم لانها لا تتخذ الا للمعصية وحرم الانتفاع بها ولو لستي دواب او الطين او نظر المشتهى وفي دواء او دهن او طعام او غير ذلك الا لتخليل او لخوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد فكر حد مجتبى ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم شربها وحرم بيعها ويجد شاربها وان لم يسكر منها ويجد شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لانتفاء صاحد بالنبي ذكره الزيلعي واستظهره المصنف وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية مخالفا للفقهاء ما لم تعضده نقل غير انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز بيعها للتداوي على المعتمد لما في المصفى قلت ولو باشتفان او قطارة في اهليل نهاية ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء فيها خلافا للشافعي والخل الطلاء بالكسر وهو العصير يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه ويصير مسكرا وصوب المصنف هذا بما سمى الباقي واما الطلاء فما ذكره بقوله وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لان الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشرنبلالية قال وسمي بالطلاء لقولهم عرض ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجرباني ونجاسة اغلظ الطلاء على النصف الاول كذا قال في المصفى كالخمر به يفتى والثالث السكر بفتحتين وهو الذي من ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل اي الثلثة المذكورة حرام اذا غلا واشتد ولا لم يحرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتون انه اخذ رهنا قولهما قال البرجندي نعم قال النهر تاه وترك القيد هنا لهونه اعتمد على السابق انتهى قلت ينبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد كلامهم انها خفيفة

وهو مختار

خفيفة وهو مختار الرخسي واختاره في الهداية انها غليظة وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها لان حرمتها بالاجتهاد والحلال منها اربعة انواع الاول منها نبيذ التمر والزبيب ان طبخ ادنى طبخة يحل شربه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا لهو وطرب فلو شرب للهو وقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على ظنه انه يسكر فحرام لان السكر حرام في كل شراب والثاني الخليطان من الزبيب والتمر اذا طبخا ادنى طبخة وان اشتد يحل بلا لهو والثالث نبيذ العسل والتين والبتر والشعير والذرة يحل سواء طبخ اولا بلا لهو وطرب والرابع المثلث العنبي وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استمراء الطعام والتداوي والتقوي على طاعة الله تعالى ولو للهو لا يحل اجماعا حقايق وصح بيع غير الخمر كما مر ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز لكلب لا يجوز فيحمل على ان مراده بعدم الجواز عدم الحل فلا ينافي وتقضي هذه الكثرة بالقيمة لا بالمثل لمنعنا عن تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضرب قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقهم وقد امرنا بتركهم ومايدينون ذيلعي وحرمها محمد اي الكثرة المتخذة من العسل والتين ونحوهما فالمصنف مطلقا قليلها وكثيرها وبه يفتى قاله الزيلعي واختاره كثير من المشايخ الوهبانية وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال وفي عصرنا فاختير حرموا وقد حللا قالما من سكر الجسيكر وعن كلهم يروى وافتى محمد بتحريم ما قد قيل وهو المجود قلت وفي طلاق البزازية قال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها في زماننا انه يحد زاد في الملتقى ووقع طلاق من سكر منها تابع للرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند قصد التقوي اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا انتهى وتمامه فيما علقته عليه زاد القهستاني ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لهما والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الرمكة اي الفرس اذا اشتد لم يحل وصحح في الهداية حله وفي الخانية انه لم يكن تحريما عند عامة المشايخ على قوله وحل الانتباذ اتخاذ النبيذ في الدباء جمع دباة وهي القرع اليابس الجمع خضراء والمزفت المطلي بالزفت اي القير والنقير الخشبة المنقورة وما ورد من النهي نسخ وكره شرب مدري الخمر اي مكسر والاستشفاء بالمدري لان فيه اجزاء الخمر وقليله كثير كما مر ولكن لا يحد شاربه عندنا بلا سكر وبه يحد اجماعا